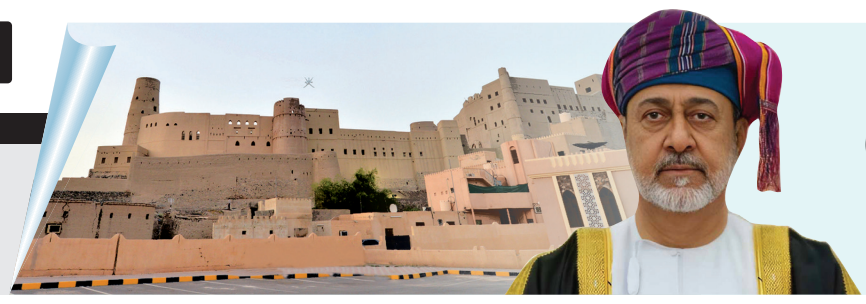
الأنباء
الاحد 22 نوفمبر 2026







سلطنة عُمان
نهضة متجددة وتنمية مستدامة

احتفلت ســـلطنة عمان باليوم الوطني الذي يوافق الـ20 من نوفمبر من كل عام في ظل مسيرة وطنية متواصلة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان لترسيخ منجزات النهضة العمانية الحديثة، والمضي نحو آفاق أوسع من التنمية الشاملة والمستدامة. وتأتي هذه المناسبة الوطنية في ظل ما تشهده سلطنة عمان من نهضة متجددة تستند إلى رؤية «عمان 2040» التي تهدف إلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتمكين الشباب، وتحسين جودة الحياة، وتوفير مقومات الازدهار والرفاه.

الزيارات الخارجية للسلطان هيثم بن طارق خلال 2026 تعكس حرص سلطنة عمان على توطيد علاقاتها وشراكاتها الدولية

مواصلة تنفيذ مستهدفات رؤية «عمان 2040» من أجل تحسين جودة الحياة وتوفير مقومات الازدهار والرفاه والتنمية

سلطنة عمان حققت تقدماً في مؤشرات التنمية البشرية والحوكمة والكفاءة الحكومية واستعادت تصنيفها ضمن فئة الجدارة الاستثمارية

تمضي سلطنة عمان في تنفيذ مستهدفات الرؤية من خلال برامج ومشروعات وطنية في مختلف القطاعات ترتكز على الاستفادة من الإمكانات والمقومات الوطنية، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبناء اقتصاد متنوع قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وقد أظهر تقرير الربع الأول لرؤية «عمان 2040» خمسة أعوام من التحولات والتقدم في مسيرة التنمية الوطنية خلال الفترة (2020–2025)، شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، إذ ارتفع متوسط النمو الاقتصادي السنوي إلى نحو 3,2٪ خلال الفترة (2021–2025)، وزاد إسهام الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فيما تراجع الدين العام من 65,9٪ إلى 34,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واستعادت سلطنة عمان تصنيفها ضمن فئة الجدارة الاستثمارية.

وارتفع إسهام الطاقة المتجددة إلى 9٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، وتوسعت مظلة الحماية الاجتماعية لتتجاوز 1,5 مليون منتفع بنهاية عام 2025، وتقدمت مؤشرات الابتكار والتنمية البشرية وتحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية.

وركز التقرير على تحقيق سلطنة عمان تقدما في عدد من المؤشرات التنافسية العالمية، من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تقدمت فيه من المرتبة الـ76 عام 2020 إلى المرتبة الـ39 عام 2026، ومؤشر الأداء البيئي الذي تقدمت فيه 61 مرتبة لتصل إلى المرتبة الـ49 عالميا، وتحسنت مؤشرات الحوكمة والكفاءة الحكومية والجودة التنظيمية وتنمية الشباب.

إنجازات تنموية متواصلة

وتتواصل الجهود في إطار خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026ـ2030)، التي تركز على تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة الإنفاق والاستثمار، وتوفير فرص العمل أمام الكفاءات الوطنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي، حققت سلطنة عمان خلال عام 2026 مؤشرات تعكس مواصلة جهودها في ترسيخ الاستدامة المالية وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، إذ أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» في سبتمبر الماضي على تصنيف سلطنة عمان الائتماني عند مستوى الجدارة الاستثمارية (BBBـ) مع نظرة مستقبلية مستقرة، ورفعت توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3,5٪ خلال العام الجاري.

وتوقعت الوكالة تسجيل فائض مالي يعادل 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت احتياطيات النقد الأجنبي نحو 19,5 مليار دولار أميركي بنهاية يونيو 2026، في مؤشر على قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المتغيرات الخارجية.

وفي جانب المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 16٪ بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، لتبلغ نحو 9,828 مليارات ريال عماني، مقارنة بنحو 8,481 مليارات ريال عماني خلال الفترة نفسها من عام 2025، فيما بلغ الإنفاق العام نحو 9,738 مليارات ريال عماني، ليتراجع العجز المالي وتسجل الميزانية العامة للدولة فائضا ماليا بلغ نحو 90 مليون ريال عماني.

وانخفض الدين العام بنهاية الربع الثالث من العام الجاري حوالي 600 مليون ريال عماني ليصل على 14,1 مليون ريال عماني، فيما بلغت مستحقات القطاع الخاص التي سددتها وزارة المالية مليارا و434 مليون ريال عماني، بما يسهم في توفير السيولة للمؤسسات والشركات، ودعم قدرتها على مواصلة أنشطتها الاقتصادية.

وفي إطار جهود التنويع الاقتصادي، سجل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بالأسعار الثابتة نموا بنسبة 5,1٪ خلال الربع الثاني من عام 2026، ليبلغ نحو 9,9 مليارات ريال عماني، مدفوعا بارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 14,7٪، والأنشطة غير النفطية بنسبة 0,7٪.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، ارتفع الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بالأسعار الجارية بنسبة 5٪ خلال النصف الأول من العام الحالي، ليبلغ نحو 1,735 مليار ريال عماني، فيما ارتفع الاستثمار الأجنبي في القطاع بنسبة 9,7٪، ليصل إلى نحو 305,3 ملايين ريال عماني.

وسجل النشاط الاقتصادي غير النفطي نموا بنحو 1,3٪ على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، وفق بيانات وكالة «ستاندرد آند بورز».

وفي قطاع التجارة والخدمات اللوجستية، ارتفعت أحجام الشحن في ميناء صلالة بنسبة 15٪، وفي ميناء صحار بنسبة 52٪ خلال النصف الأول من عام 2026، بما يعكس تنامي النشاط اللوجستي وأهمية الموانئ العمانية في دعم حركة التجارة الإقليمية والدولية، وتنويع مصادر الدخل.

مركز عمان المالي العالمي

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة سلطنة عمان على خارطة المال والأعمال العالمية، شهد عام 2026 خطوات متقدمة تمثلت في إنشاء مركز عمان المالي العالمي الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (2026/8)، والذي يأتي متوافقا مع التوجهات الاستراتيجية لسلطنة عمان الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانتها كمركز عالمي للخدمات المالية واستقطاب رؤوس الأموال ودعم الابتكار.

ويهدف المركز إلى استقطاب رؤوس الأموال والمؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية الإقليمية والدولية، بما فيها المؤسسات العاملة في مجالات الصيرفة التقليدية والإسلامية والخدمات المالية والتأمين، وتوفير بيئة محفزة لإدارة الاستثمارات وتأسيس الشركات وبناء الشراكات التجارية، ودعم الابتكار المالي ونقل المعرفة وتوفير فرص عمل نوعية للكوادر الوطنية.

وشهد المركز خلال العام خطوات مؤسسية مهمة لاستكمال منظومته التشريعية والتنظيمية والتشغيلية، تمثلت في تعيين مجلس إدارته في يونيو 2026 برئاسة صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وعقد المجلس اجتماعه لمتابعة مستجدات أعمال التأسيس واستكمال الأطر المنظمة لعمله، بما يعزز جاهزيته لاستقطاب المؤسسات والاستثمارات العالمية، وترسيخ موقع سلطنة عمان بوصفها مركزا ماليا إقليميا ودوليا يربط أسواق الخليج وجنوب آسيا وشرق أفريقيا.



مركز الشباب يطلق حزمة برامج رياضية متنوعة



الأكاديمية السلطانية للإدارة

منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية

وعلى الصعيد الاجتماعي، خصصت الموازنة العامة للدولة لعام 2026 نحو 614 مليون ريال عماني لمنظومة الحماية الاجتماعية، ومخصصات لدعم الكهرباء والمياه والنقل والسلع الغذائية والمنتجات النفطية، بما يوفر مظلة حماية اجتماعية ويسهم في تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين.

وشهدت سلطنة عمان منذ يناير حتى 10 أكتوبر 2026 افتتاح عدد من المشروعات التنموية والخدمية والاستثمارية والإعلان عن مشروعات جديدة ووضع حجر الأساس لأخرى في إطار الجهود الرامية إلى تطوير البنية الأساسية، والارتقاء بالخدمات العامة، وتنمية القطاعات الاقتصادية، وتوسيع الفرص الاستثمارية في مختلف المحافظات.

ففي القطاع الصحي، افتتح مستشفى السويق المرجعي بمحافظة شمال الباطنة في 7 يناير 2026، بتكلفة تجاوزت 75 مليون ريال عماني، وبسعة تبلغ 260 سريرا قابلة للزيادة، كما افتتح مستشفى خصب المرجعي بمحافظة مسندم في 11 من الشهر ذاته، إلى جانب المختبر المركزي للصحة العامة في ولاية السيب، الذي يسهم

صلالة.. «مدينة صحية» و«مركز للمرونة» ضد مخاطر الكوارث

احتفلت مدينة صلالة بتحقيق إنجازين يعكسان تقدمها في مسار تعزيز جودة الحياة والاستدامة، يتمثلان في حصولها على صفة مدينة صحية، والاعتراف بها مركزا للمرونة.

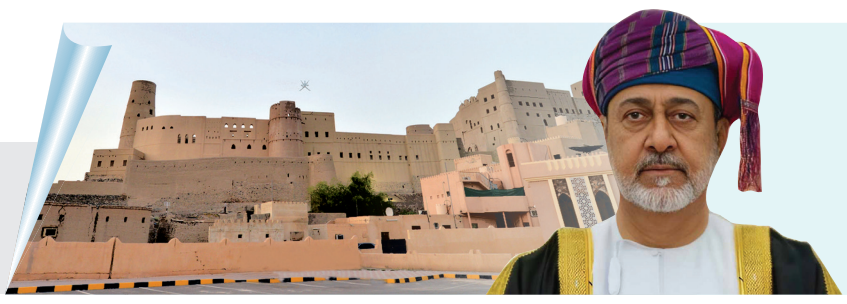
ويأتي الاحتفاء بصلالة مركزا للمرونة عقب حصولها على الاعتراف الدولي من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ضمن برنامج «جعل المدن قادرة على الصمود 2030»، لتصبح صلالة أول مدينة في سلطنة عمان والثانية خليجيا والثالثة عربيا التي تحصل على هذا الاعتراف الدولي كمركز للمرونة.

ويعكس هذا الإنجاز ما تتمتع به صلالة من قدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الجاهزية والاستجابة للتحديات، إلى جانب الجهود المتواصلة لتطوير منظومة العمل المؤسسي والمجتمعي بما يدعم قدرتها على التكيف واستمرارية أداء وظائفها الحيوية في مختلف الظروف.

ويمثل مشروع «صلالة مدينة صحية» نموذجا للعمل التكاملي بين المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي. تتألق الطبيعة في موسم خريف ظفار حيث يكسو الاخضرار الجبال والسهول وينساب الضباب بين المرتفعات راسمة لوحة جمالية آسرة تستقطب الزوار للاستمتاع بأجواء استثنائية.



الأنباء
الاحد 22 نوفمبر 2026



20 نوفمبر.. اليوم الوطني لسلطنة عُمان







الإنسان العماني هو المحور الأساسي لعملية التنمية وبناء اقتصاد مستدام

إنشاء مركز عمان المالي العالمي لتعزيز مكانة السلطنة على الخارطة الدولية

السلطنة حققت في 2026 مؤشرات ترسخ الاستدامة المالية



السفينة «شباب عُمان» الثانية تيمم مسار رحلتها باتجاه ميناء كريستيان ساند بمملكة النرويج

آفاق أوسع أمام الكفاءات الوطنية وتأهيلها للمشاركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأظهرت نتائج التقرير أن 15 مؤشرا فرعيا لسلطنة عمان ضمن المؤشر العام جاءت ضمن أفضل 40 دولة عالميا، إذ حققت المرتبة التاسعة عالميا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة الـ 14 في مستوى تطور التجمعات المتخصصة، والمرتبة الـ16 في إنتاج الكهرباء لكل مليون نسمة، بما يعكس ما تملكه سلطنة عمان من مقومات وسياسات وبرامج داعمة للابتكار.

دبلوماسية نشطة وحضور إقليمي ودولي

وعلى صعيد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، شهد عام 2026 نشاطا دبلوماسيا لافتا من خلال الزيارات الخارجية التي قام بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، وشملت عددا من الدول في أوروبا وآسيا وأفريقيا، من بينها فرنسا وبوتسوانا وأنجولا وكازاخستان والمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية وبروناي دار السلام.

وعكست هذه الزيارات حرص سلطنة عمان على توطيد علاقاتها الدولية، وتوسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاستثماري والثقافي، وفتح آفاق جديدة للشراكات مع الدول الصديقة، وتعزيز حضورها ودورها في محيطها الإقليمي والدولي.

وشهدت الزيارات التوقيع على عدد من الوثائق شملت اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية في مجالات متعددة، هدفت إلى إرساء أطر للتعاون المشترك، وتوسيع مجالات الشراكة، وتهيئة فرص جديدة للتبادل التجاري والاستثماري، فضلا عن تطوير التعاون في القطاعات الاقتصادية والتنموية والثقافية والعلمية، بما يسهم في تحويل التفاهمات المشتركة إلى مشروعات ومبادرات عملية تخدم المصالح المتبادلة.

وفي إطار تأكيد ثوابت سياستها الخارجية، شددت سلطنة عمان في كلمتها أمام الدورة الـ 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك على نهجها القائم على مبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما يعكس حرصها على إقامة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون البناء، والإسهام في صون الأمن والسلم الدوليين.

وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية، تواصل سلطنة عمان اضطلاعها بدورها الدبلوماسي الداعي إلى تغليب لغة الحوار والتفاهم، وضبط النفس، وخفض التصعيد، واحتواء الأزمات عبر الحلول السياسية، بما يحفظ أمن المنطقة واستقرارها ويجنب شعوبها تداعيات الصراعات.

وتؤكد سلطنة عمان على أهمية تكثيف الجهود الإقليمية والدولية، والتنسيق مع الدول والمنظمات المعنية، ودعم المبادرات الرامية إلى تحقيق المصالحة وترسيخ الاستقرار، وصون سلامة الملاحة البحرية وحرية العبور وفقا للقانون الدولي. وتولي سلطنة عمان بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق اهتماما متواصلا بتطوير علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة، وتوسيع مجالات التشاور والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يدعم المصالح المتبادلة، ويكرس مكانتها شريكا موثوقا في دعم الحوار والتعاون والتفاهم بين الدول.

في تطوير قدرات الفحوص المخبرية والصحة العامة. وشهد القطاع كذلك افتتاح مشروع التوسعة الجديدة بمستشفى صور في الأول من أبريل 2026، ومصنع عز للأدوية بمحافظة الداخلية في 22 متن الشهر ذاته، ومستشفى محوت بمحافظة الوسطى في 29 من ذات الشهر، بتكلفة بلغت 17 مليون ريال عماني.

تنمية متوازنة

وفي القطاع الصناعي، تواصلت الجهود الرامية إلى توطين الصناعات ورفع القيمة المضافة للموارد المحلية من خلال مشروعات في المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية والحرة، شملت صناعات كيميائية وغذائية وتحويلية، وإطلاق المرحلة الأولى من مشروع تصنيع توربينات الرياح في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، باستثمار يتجاوز 70 مليون ريال عماني، وبطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 1000 ميجاواط.

وشهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفيذ مشروعات لتطوير البنية الأساسية، من بينها: افتتاح الحركة المرورية في مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين مطار الدقم وخزانات النفط الخام في رأس مركز، بطول 51 كيلومترا.

وفي إطار المشروعات قيد التنفيذ، وضع حجر الأساس لمستشفى النماء بمحافظة شمال الشرقية في مايو، بتكلفة تقديرية تبلغ 56,05 مليون ريال عماني، على أن يستغرق تنفيذه 30 شهرا.

وفي الوقت ذاته تتواصل مشروعات التطوير في قطاعات النقل والصناعة والسياحة والخدمات، بما يدعم التنمية المتوازنة بين المحافظات، ويوسع الفرص الاستثمارية، ويوفر فرص العمل، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

اقتصاد مستدام قوامه الإنسان العماني

ويشكل تمكين الكوادر الوطنية وتوفير فرص العمل أحد المرتكزات الرئيسة للتنمية، ومحورا أساسيا في بناء اقتصاد مستدام قوامه الإنسان العماني، إذ حققت وزارة العمل 53 ألفا و525 فرصة للتوظيف والإحلال والتدريب المقرون بالتشغيل حتى نهاية سبتمبر 2026، بنسبة إنجاز بلغت 89٪ من المستهدف السنوي، في مؤشر يعكس حجم الجهود المبذولة لفتح

سلطنة عُمان تتقدم 8 مراكز بمؤشر الابتكار العالمي لعام 2026

حققت سلطنة عمان تقدما ملحوظا في ركيزة مدخلات الابتكار ضمن تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2026 بتقدمها 8 مراكز لتصل للمرتبة الـ 47 عالميا مقارنة بالمرتبة الـ 55 في العام الماضي، الأمر الذي يعكس الأسس والسياسات والبرامج الداعمة للابتكار والبيئة الاستثمارية الواعدة، فيما استقرت السلطنة في المرتبة الـ 69 عالميا في التصنيف العام حيث يقيس المؤشر الذي تصدره سنويا المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) في هذا العام 139 اقتصادا حول العالم.

وتقدمت سلطنة عمان في مؤشر نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الممول من قطاع الأعمال من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بواقع 23 مرتبة لتصل للمرتبة 33 عالميا. كما تقدم تصنيف السلطنة في مؤشر أفضل 3 جامعات في تصنيف QS العالمي للجامعات 16 مرتبة نتيجة لتقدم جامعة السلطان قابوس إلى المرتبة الـ 334 عالميا ودخول جامعتي نزوى وظفار ضمن أفضل 1000 جامعة.

يذكر أن مؤشر الابتكار العالمي يمثل أداة مهمة لمساعدة واضعي السياسات حول العالم على قياس وفهم مواطن القوة والتقدم التي تتسم بها أنظمتهم الابتكارية الوطنية، بما يدعم مسارات التنمية المستدامة القائمة على المعرفة والابتكار.

مشروع «مسقط الكبرى».. إرث خالد ورؤية متجددة



يأتي المخطط الهيكلي لمشروع مسقط الكبرى بوصفه استراتيجية حضرية متكاملة تقود مستقبل العاصمة مسقط، من أجل تعزيز النمو العمراني والارتقاء بجودة الحياة، مستندة إلى ركائز تنموية راسخة تدمج أصالة الهوية العمانية والتطلعات المستقبلية الطموحة الساعية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة وفق مستهدفات رؤية «عمان 2040».

ويعزز المشروع الذي تشرف عليه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في السلطنة، مكانة مسقط بكونها مركزا حضريا متكاملا إقليميا وعالميا، ويقدم خطة تنموية ومكانية متكاملة لاستيعاب النمو السكاني المتزايد واستقطاب الاستثمار لتعزيز الاقتصاد وتطوير منظومة نقل ومواصلات ترتكز على شبكة نقل متكاملة متعددة الوسائل وترفع جودة الخدمات وتعزز البنية الأساسية مع الحفاظ على حماية مكوناتها الفريدة وبيئتها الثرية المتنوعة.

ويمتد مشروع مسقط الكبرى عبر محافظتي مسقط وجنوب الباطنة، على شريط حضري متصل يزيد على 80 كيلومترا، من ولاية مطرح شرقا إلى ولاية بركاء غربا، وبواجهة بحرية تقارب 100 كيلومتر، ويتميز هذا الامتداد بتنوع بيئي وجغرافي يشمل مناطق حماية بحرية وبرية، ومناطق ضبط عمراني، وأجزاء من سلسلة جبال الحجر، إلى جانب شبكة من الأودية، ما يمنح المنطقة خصوصية عالية، وتخطيطا حضريا متقدما يوازن بين التنمية والحفاظ على الموارد.

ويرتكز المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى على خمسة أهداف رئيسة هي:

- تعزيز المساحات الخضراء المستدامة من خلال إنشاء حدائق ومماش مشجرة، وتوظيف الأودية والشواطئ لتكون متنفسات طبيعية، مع استهداف تنفيذ أربع حدائق ذات أولوية، وزيادة نصيب الفرد من المساحات المفتوحة بمقدار 9 أمتار مربعة بحلول عام 2040.
- تطوير منظومة نقل متكاملة تشمل النقل العام الحديث ومسارات المشاة والدراجات، مع استهداف وصول 80٪ من السكان إلى النقل العام ضمن مسافة مشي، وزيادة استخدامه بنسبة 20٪، وإنشاء سكة حديد خفيفة بطول 55 كيلومترا تضم سبع محطات رئيسة، إلى جانب مراكز لوجستية.
- بناء بيئة اقتصادية ديناميكية عبر 15 تكتلا اقتصاديا متنوعا، ما يعزز مساهمة مسقط في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لتصل إلى 45٪، ورفع الإنتاجية بنسبة 44٪ بحلول عام 2040.
- توفير نمط حياة عصري من خلال أحياء متكاملة وواجهات بحرية نشطة، مع توفير 313 ألف وحدة سكنية، وتفعيل تسع واجهات بحرية.
- تطوير بنية أساسية متقدمة تعزز الاستدامة، وإنشاء سدود حماية، وتوسيع شبكات الخدمات، وزيادة كفاءة إدارة الموارد المائية.

جبال ظفار ضمن أهم 100 موقع للتراث الجيولوجي في العالم



أدرج الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية جبال ظفار ضمن القائمة الثالثة لأهم 100 موقع للتراث الجيولوجي في العالم، في اعتراف دولي جديد بالقيمة العلمية والتراثية الفريدة لهذا الموقع الواقع جنوب سلطنة عمان، وبما يمنحها حضورا أقوى على خارطة السياحة الجيولوجية والبحث العلمي عالميا.

وجاء هذا الإعلان في 6 الجاري بمدينة لولي البرتغالية، خلال فعالية للتراث الجيولوجي شارك فيها 156 خبيرا من 49 دولة. ومن المتوقع أن ينعكس هذا الامر على إثراء المنتج السياحي في محافظة ظفار، وجذب الباحثين والمهتمين بعلوم الأرض، ودعم جهود حماية التراث الطبيعي والجيولوجي في سلطنة عمان والتوعية به.

ويصنف الموقع المختار في جبال ظفار بأنه مثال استثنائي على تطور الظواهر الكارستية وترسب التوفا في شبه الجزيرة العربية ضمن بيئة شبه جافة.

أما أبرز ما يميز الموقع فهي سدود التوفا الجيرية، التي تكونت بترسب كربونات الكالسيوم من عيون تغذيها خزانات المياه الجوفية، فسدت مجاري الأودية منذ مراحل رطبة من العصر البليستوسيني الأوسط، ولا يزال بعضها نشطا موسميا خلال الخريف، ويعد سد وادي دربات أبرز الأمثلة، إذ يمتد نحو 800 متر ويتجاوز ارتفاعه 100 متر.

وتتألف جبال ظفار من صخور تعلوها طبقات من الحجر الجيري، رفعتها عمليات تكتونية لتشكل هضبة مرتفعة، وتنتهي جنوبا بحافة شاهقة تتجاوز 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتنحدر في بعض المواقع مباشرة إلى بحر العرب، بينما يحاذيها في مواقع أخرى سهل ساحلي يبلغ عرضه قرب صلالة نحو 20 كيلومترا.